

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزاري رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفوض»

باعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية

محافظة البحر الأحمر عن العام المالي ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفوض بالاختصاصات؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر جلسة ٢٠٠٨/٥/١٤

باعتماد الحساب الختامي للغرفة للعام المالي ٢٠٠٨؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/١٠/٢٥؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالي ٢٠٠٨ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٤٦٩٤٨١,٠٨ ج (فقط مليون وأربعين وتسعة وستون ألفاً وأربعين وواحد وثمانون جنيهاً وثمانية قروش لا غير) ، ويبلغت جملة المصروفات مبلغ ٣٥,٤٠٨٨٧٠ ج (فقط أربعين وثمانية آلاف وثمانمائة وسبعين جنيهاً وخمسة وثلاثون قرشاً لا غير) ، ويبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٧٣,٦١٠,١٠ ج (فقط مليون وستون ألفاً وستمائة وعشرة جنيهات وثلاثة وسبعين قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ ٤٩٩,٧٥٣,٨٩ ج (فقط أربعة ملايين وتسعين ألفاً وسبعين وثلاثة وخمسون جنيهاً وتسعة وثمانون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .

تحريراً في ٢٠٠٩/١٠/٢٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادي